

# الأمدي

## وقضية اللفظ والمعنى

للكوثر علي محمد بن العماري

الأمدي<sup>(١)</sup> نموذج جديد في باب النقد الأدبي، فالعلماء والنقاد الذين سبقوه بين أديب عني بجمع الفنون الأدبية وجاء الحديث عن قضية اللفظ والمعنى عرضاً في كتابه أو كتبه وكذلك الحديث عن الفنون البلاغية، وبين عالم أديب عني بجمع فنون من البلاغة في كتاب خاص أو عالم ناقد عني بجمع مثل هذه الفنون ولكنه حاول تحديدها تحديداً منطقياً.

أما الأمدي فمثال آخر مختلف: شاعر، ناقد، اتخذ من شعر شاعرين كبيرين موضوعاً لنقده، واتخذ «اللفظ والمعنى» أساساً لهذا النقد، ثم اقتضاه النقد أن يعرض لفنون من البلاغة بعضها جديد وبعضها قديم ولكنه اضاف إليها من علمه وفهمه شيئاً جديداً.

ولكنه نوع آخر من اللفظ، يختلف عما كان لصاحبه، وعما كان للشعراء القدامى المعروفين.

ثم يحدد المؤلف أنصار المعنى أو بعبارة أخرى انصار أبي تمام أحد الشاعرين، وهم أولئك الذين يميلون إلى الصنعة والمعاني الغامضة التي تستخرج بالغوص والفكرة ولا تلوي على غير ذلك، وهؤلاء هم أهل المعاني والشعراء أصحاب الصنعة ومن يميل إلى التدقيق وفلسفي الكلام.

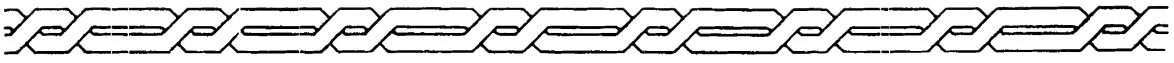
أما انصار اللفظ فهم أولئك الذين يفضلون سهل الكلام وقريبه ويؤثرون صحة السبك

ويطالعنا من أول الكتاب ما يشير إلى مذهبه في هذه القضية، بل إن موضوع الكتاب نفسه مثل من امثلة الاختلاف حول اللفظ والمعنى.

ويوازن المؤلف بين شاعرين، أحدهما عرف بغزارة المعاني وحسن استخراجها ولهذا أحبه وتعصب له كثيرون. والآخر عرف بحلاوة اللفظ وروعة الديباجة، ولهذا أيضاً أحبه وتعصب له كثيرون.

وللأول مذهب في البديع، يعتمد على الإسراف في استخدام ما كان يسمى عندهم بالألوان البديعية، فهو أيضاً من شعراء اللفظ

(١) أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الأمدي الأصل البصري المولد والمنشأ كان شاعراً، حسن الطبع، جيد الصنعة، وكان ناقداً فذاً، له مصنفات حسان في الشعر والشعراء وفي النقد. ويبدو من بعض الروايات أنه ولد في أول القرن الرابع، أو قبله بقليل، وقد توفي - على الأرجح - سنة ٣٧٠ هـ.



وحسن العبارة وحلو اللفظ وكثرة الماء والرونق  
وهم الكتاب والأعراب والشعراء المطبوعون  
وأهل البلاغة<sup>(١)</sup>.

والذي يستوقف الناظر في هذا الكلام قول  
الأمدي أن «أهل البلاغة» ممن يفضلون اللفظ  
على المعنى ويقرنهم بالشعراء المطبوعين  
وبالأعراب وهم أهل فصاحة وبلاغة  
وبالكتاب، وقد كانوا من أعلم الناس بالشعر،  
وتمييز جيده من رديئه.

وكأن بالأمدي لم يقصد بأهل البلاغة العلماء  
الذين القوا فيما يسمى بعد «علم البلاغة» أمثال  
ابن المعتز وقدامة، أولاً، لأن هذه الكلمة لم  
تكن وفي ذلك التاريخ- وسُمت على هذا العلم،  
وثانياً: لأن قدامة- فيما نرجح- كان يؤثر المعنى  
على اللفظ، وهو ما يؤيده كلام الأمدي هنا،  
فان قدامة كان «يميل الى التدقيق وفلسفي الكلام».

وإنما كان يقصد بهم- فيما يغلب على الظن-  
النقاد الذين ينظرون في الكلام، ليميزوا بين  
مقبوله ومردوده من أمثال ابن طباطبا العلوي  
وإبي أحمد العسكري، وكلاهما كان معاصراً  
للأمدي. وأن كانت معاصرته للعلوي بسيرة<sup>(٢)</sup>

وكثيراً ما يقول: هذا معنى مستفيض  
معروف، وهذا معنى شائع جار في الأمثال،  
وهذا معنى متقدم مبتذل، وذاك جار على أفواه

العامية والخاصة والنساء والصبيان...  
وهكذا.

ولقد ذكر لنا الأمدي أسماء رجال ممن كانوا  
يعيبون على أبي تمام، منهم أحمد بن يحيى  
الشيبياني، والمبرد، ودعبل بن علي الخزاعي الشاعر،  
الذي قال عن أبي تمام: «ما جعله الله من  
الشعراء، بل شعره بالخطب والكلام المنشور  
أشبه منه بالشعر، وابن الأعرابي الذي يقول في  
شعراي تمام: ان كان هذا شعراً فكلام العرب  
باطل، وحذيفة بن محمد، وكان عالماً بالشعر،  
وابو سعيد الضرير، وابو العميث الأعرابي،  
وكانا من أعلم الناس بالشعر، وكلمة ابن  
الأعرابي التي أوردها الأمدي هي في الحقيقة  
الاساس الذي بنى عليه الأمدي موازنته بين  
الطائفتين. فالبحتري أعرابي الشعر، مطبوع  
وعلى مذهب الأوائل وما فارق عمود الشعر  
المعروف، وشعراي تمام لا يشبه اشعار الأوائل،  
ولا على طريقتهم لما فيه من الاستعارات البعيدة  
والمعاني المولدة.

وهكذا نجد «مذهب الأوائل» هو المقياس  
الذي يقيس به الأمدي؛ ولا يفتأ يكرر في كثير  
من المناسبات ان هذا ضدهما نطقت به العرب<sup>(٣)</sup>.  
وهذا خلاف لما عليه العرب<sup>(٤)</sup>. الى غير  
ذلك مما يؤدي هذا المعنى، وعنده ان ما يورده  
الأعرابي على غير مثال أحلى في النفوس واشهى

(١) الموازنة ص ١٠، ١١

(٢) توفي ابن طباطبا في سنة ٣٢٢ هـ...

(٣) الموازنة ص ١٢٢

(٤) الموازنة ص ١٧٠



الى الاسماع مما يورده المحتذي على الأمثلة، ولا شك ان الانتصار لمذهب الأوائل يعني الانتصار للشعر الفطري، ولللفظ السهل، والديباجة الحسنة والمعنى الواضح.

على أننا نرى الآمدي يصرح عن رأيه حين ينتصر للبحثري وحين يذهب إلى أن البلاغة في جمال اللفظ والاسلوب وصحة التأليف وجودته، وأما المعاني وروعيتها فزائدة عن الحاجة وهي تزيد الكلام حسنا وبهاء «وأن براعة اللفظ تزيد المعنى المكشوف بها وحسنا ورونقا حتى كأن الشاعر أحدث فيه غرابة لم تكن، وزيادة لم تعهد»<sup>(١)</sup> بل حين يقول: أنه اجتهد ودقق أن يظفر بسيء للبحثري كما فعل مع أبي تمام- فلم يجد في شعره الا أبياتا قليلة قال: لشدة تحرزه وجودة طبعه، وتهذيب ألفاظه»<sup>(٢)</sup> ويزيد مذهبه أيضا حين يقول «وليس الشعر عند اهل العلم به الا حسن التأنى، وقرب المأخذ، واختيار الكلام، ووضع الألفاظ في مواضعها؛ وأن يورد المعنى باللفظ المعتاد فيه، المستعمل في مثله، وأن تكون الاستعارات والتمثيلات لائقة بما استعيرت له، وغير منافرة لمعناه؛ فان الكلام لا يكتسي البهاء والرونق الا اذا كان بهذا الوصف»<sup>(٣)</sup>.

أو يقول: «والبلاغة انما هي اصابة المعنى

وادراك الغرض بألفاظ سهلة عذبة، مستعملة، سليمة من التكلف. . فان اتفق - مع هذا- معنى لطيف، أو حكمة غريبة، أو ادب حسن، فذلك زائد في بهاء الكلام، وان لم يتفق فقد قام الكلام بنفسه، واستغنى عما سواه»<sup>(٤)</sup> والآمدي وان لم يقل كما قال الجاحظ «والمعاني مطروحة في الطريق» الا ان كلامه في كثير من المواضع وعند السرقات خاصة يترجم عن هذا المعنى من مثل قوله:

«وانما السرقة يكون في البديع الذي ليس للناس فيه اشتراك»، «لا في المعاني المشتركة بين الناس»<sup>(٥)</sup> واكثر المعاني- في نظره- مشتركة، لذلك ينبغي ان يحذر الناقد حين يتهم شاعرا بالسرقة.

وليس معنى ذلك ان الآمدي يصغر شأن المعنى او يبغضه حق، بل أنه يشيد به في كثير من المواضع، فتراه يقول- مثلا- بعد ان ذكر ان أصحاب البحثري لا يدفعون ابا تمام عن لطيف المعاني ودقيقها، والابداع والأغراب فيها والاستنباط لها، يقول «فقد سلموا له الشيء الذي هو ضالة الشعراء وطلبتهم، وهو لطيف المعاني»<sup>(٦)</sup>.

فلطيف المعاني ضالة الشعراء ولكن جمال

(١) الموازنة ص ٣٥٢

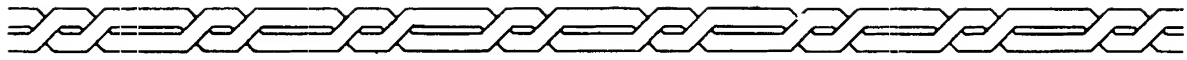
(٢) الموازنة ص ٢٥١

(٣) الموازنة ص ٣٥١

(٤) الموازنة ص ٤٧

(٥) الموازنة ص ٢٨٨

(٦) الموازنة ص ٣٤٩



بابا ما تعرى منه متقدم ولا متأخر»<sup>(٢)</sup>.

والمعاني عنده أنواع: عام مشترك، وهذا لا سرقة فيه، وخاص شاع واشتهر وهذا كالعام المشترك، وخاص بديع مخترع، وهذا الذي تقع فيه السرقة.

ولعل من اهل العلم بالشعر ممن ادركهم الآمدي بن طباطبا العلوي، فإنه عقد في كتابه «عيار الشعر» بابا عنوانه المعاني المشتركة وفيه يبيح للشاعر ان يأخذ معنى غيره ويلطف الحيلة في اخفائه وصياغته فيكون احق به، ثم يرى ان معاني الشعراء وغيرهم من صناع الكلام متناسبة (واذا فتشت اشعار الشعراء كلها وجدت متناسبة اما تناسبا قريبا او بعيدا، وتجدها مناسبة لكلام الخطباء وخطب البلغاء وفقر الحكماء<sup>(٣)</sup>) ثم يذكر شواهد على هذا، وكأنه يرى الأعيب في الأخذ، وما يلاحظ انه لم يصرح بلفظ «السرقة»، وانما يعبر «بالأخذ». ومنهم ابو بكر محمد بن يحيى الصولي صاحب اخبار ابي تمام، فانه اسرف في الدفاع عن صاحبه حتى قال في هذا الباب: «ولو جاز ان يصرف عن احد من الشعراء سرقة لوجب ان يصرف عن ابي تمام لكثرة بديعه واختراعه، واتكائه على نفسه»<sup>(٤)</sup> اما ابن المعتز فيرى ان الشاعر لا يعذر في سرقة الا اذا زاد في اضاءة المعنى او أتى بأجزل من

الكلام لا يتوقف عليه. وليس الحديث في السرقات الا اثرا من آثار قضية اللفظ والمعنى، وقد كان النقاد والعلماء فيما سبق يعبرون عن هذا المعنى «بالأخذ»، وهذا اللفظ تكرر كثيرا في كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة، ولكن الآمدي يؤثر كلمة السرقة، وواضح انه انما يردد عبارات خصوم الشعراء، وبخاصة خصوم البحتري، لأنهم كانوا يعيبونه بالسرقة من ابي تمام، وقد وضع الآمدي حدا لهذه السرقات كان هو الاساس الذي بنى عليه علماء البلاغة فيما بعد، وأساسه الذي بنى عليه ان الاتهام بالسرقة ظلم للشاعر؛ فإنه وإن رأى بعض النقاد بالغ في اتهام ابي تمام بالسرقة حتى ذهب بعضهم وهو أبو علي محمد بن العلاء السجستاني الى انه ليس لابي تمام معنى انفرد به؛ فاخترعه الا ثلاثة معان، الا انه - اعني الآمدي لم ير المنحرفين عن هذا الرجل يجعلون السرقات من كبير عيوبه، لأنه باب ما يعرى منه أحد من الشعراء الا القليل»<sup>(١)</sup>.

وحين يجيء للحديث عن سرقات البحتري يعيد هذا القول ولا ينسبه للمنحرفين عن أبي تمام؛ بل ينسبه الى «اهل العلم بالشعر» فيقول: «قدمت القول في أن من أدركته من اهل العلم بالشعر لم يكونوا يرون سرقات المعاني من كبير مساوىء الشعراء وخاصة المتأخرين اذ كان هذا

(١) الموازنة ص ١١٥

(٢) الموازنة ص ٢٥٠

(٣) عيار الشعر ص ٧٨

(٤) اخبار ابي تمام ص ١٠٠

الكلام الاول، او سنج له معنى فضح به ما تقدمه»<sup>(١)</sup>، ومن القضايا التي اثارها الأمدي - مما يتصل بالمعاني- قضية الشعر والدين، فقد وقف مع ابي تمام عند قوله:

سأحمد نصراً ما حييت وإنني

لأعلم أن قد حيل نصر عن الحمد  
ويعده من أخطائه في المعاني لانه رفع الممدوح  
عن الحمد الذي ندب الله عباده اليه بان يذكره  
به وينسبوه اليه، وافتتح فرقانه في اول سورة بذكره  
وحث عليه، وللعرب في ذكر الحمد ما هو كثير  
من كلامها واشعارها، ما منهم من رفع أحدا  
عن ان يحمده ولا من استقل الحمد للممدوح»<sup>(٢)</sup>.  
والأمدي بذلك يجعل للدين دخلا في صحة  
الشعر وقبوله، وكأنه بذلك يرد على «الصولي»  
الذي لا يجعل للدين دخلا في القول فقد دافع  
هذا عن صاحبه ابي تمام دفاعا مخلصا حين ذكر  
ان قوما رموه بالكفر بل حققوه، وجعلوا ذلك  
سببا للطعن على شعره وتقبيح حسنه، فقال «وما  
ظننت ان كفرا ينقص من شعر ولا ان ايمانا يزيد  
فيه»<sup>(٣)</sup>.

ثم ذكر ان الاربعة الجاهليين الذين أجمع  
العلماء على انهم اشعر الناس «امرؤ القيس  
والنابغة وزهير والأعشى». ما ضرهم كفرهم في  
شعرهم، وأن جريرا والفرزدق لم يقدموا على  
الاختل عند من يقدمها بأيمانها وكفره، وانما

قدما بالشعر، على أنه قد قدم الأخطل عليهما  
خلق من العلماء. وهذه قضية تتصل بغاية  
الأدب، وقد اختلف الناس فيها قديما وحديثا،  
شرقيين وغربيين، فقد قدما ان الجاحظ روى  
شعرا لأبي نواس ثم علق عليه بقوله «وهذا  
البيت - مع كفره - مقيت جداً والقاضي علي بن  
عبد العزيز الجرجاني يسير في الطريق إلى الخطة  
التي اختطها الصولي، فيقول بعد ان يذكر  
اشعارا: «ولو كان سوء الاعتقاد سببا لتأخر  
الشاعر لوجب ان يختفي اسم ابي نواس من  
الدواوين. . . . ولكن الامرين متباينان والدين  
بمعزل عن الشعر»<sup>(٤)</sup>.

وكذلك النقاد المحدثون من الغربيين  
والشرقيين مختلفون فمنهم من يرى ان الشعر  
يجب ان يقصد الى غاية خلقية، ومنهم من يرى ان  
الشعر غاية في نفسه، وان الشاعر اذا اتجه الى غاية  
خلقية انقص من قوة شعره»<sup>(٥)</sup>.

#### الموازنة والبلاغة:

المعروف عند العلماء ان هذا الكتاب الذي  
ألفه في الموازنة بين ابي تمام والبحثري كتاب  
نقد، فقد عرض فيه لكثير من اصول النقد، كما  
انه تناول ابیاتا كثيرة من شعر الشاعرين ليبين ما  
فيها من جمال او قبح، او خطأ في المعنى أو في  
اللفظ.

(١) الموشع ص ٣١٢

(٢) الموازنة ص ١٦٩

(٣) اخبار ابي تمام ص ١٧٢

(٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ٦٤

(٥) انظر، مثلا - كتاب فن الشعر ص ١٨١



للقول في اللفظ والمعنى .

اولا: كانت الألوان البلاغية التي أطلق عليها اسم البديع وهي عنده: التجنيس والطباق والاستعارة<sup>(٢)</sup> أبرز الألوان في كتابه، ذلك لأنها الشطر الثاني من شعر أبي تمام بعد المعاني الغريبة المستخرجة. وعند الأمدي ان هذه الأنواع كانت السبب الأول في إفساد شعر أبي تمام، بل وشعر كل من اقتدى به، وهذا ما عيب به أبو تمام. منذ عرف مذهبه في البديع، فقد روى مسلم بن الوليد شعره، ثم اتبعه، واستحسن مذهبه، واحب ان يجعل كل بيت من شعره غير خال من بعض هذه الأصناف، فسلك طريقا وعرا، واستكره الالفاظ والمعاني ففسد شعره، وذهبت طلاوته ونشف ماؤه<sup>(٣)</sup>.

والأمدي لا ينكر ان التجنيس جاء في كلام الأوائل لكنه ينحو نحو ابن المعتز فيذكر انه كان قليلا في أشعارهم بل يقول: «وربما خلا ديوان الشاعر المكثّر منه فلا ترى منه لفظة واحدة»<sup>(٤)</sup>.

ثم يعيب على أبي تمام انه اعتمد ما رآه قليلا في اشعار الأوائل، وجعله غرضه، وبني أكثر شعره عليه،، ولو كان قلل منه لكان قد اتى بالغرض، وتخلص من الهجنة.

فالأمدي - اذن - مع خضوم أبي تمام الذين

هذا هو المعروف المشهور، والذي يتفق وطبيعة هذا الكتاب، ولكن ضياء الدين ابن الأثير يقول في مقدمة كتابه «المثل السائر»: انه نظر فيما ألفه الناس من كتب في علم البيان، وانه تصفحها جميعا، وعلم غثها وسمينها، فلم يجد «ماينتفع به في ذلك الا كتاب الموازنة لابي القاسم الحسن بن بشر الأمدي وكتاب سرالفصاحة لابي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي، غير ان كتاب الموازنة اجمع اصولا، واجدى محصولا «على ان كلا من الكتابين قد أهمل من هذا العلم ابوابا وربما ذكرا في بعض المواضع قشورا، وتركنا لبابا»<sup>(١)</sup>.

وإذن فكتاب الموازنة في «البيان» على ما يرى ابن الأثير؛ ولكن هذه المعلومات البيانية التي استطرد لها الأمدي، وان جملت، وكثرت لا تجعلنا نوافق ابن الأثير على رأيه، فالكتاب ما يزال كتاب نقد تعرض لمسائل من البلاغة الا اذا كان ابن الأثير ممن لا يفرقون بين النقد والبلاغة، على انه اسرف في حكمه. فقد ألف قبل ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٧ هـ. كتب كثيرة في البيان أجل من هذين الكتابين اللذين ذكرهما فيما يتعلق بهذا الفن.

وسنعرض في ايجاز للالوان البلاغية التي غرس لها الأمدي لأنها كانت نتيجة مباشرة

(١) مقدمة المثل السائر ص ٤

(٢) الموازنة ص: ١٧

(٣) الموازنة: ص: ١٦

(٤) الموازنة ص: ٢٢٨



يرون انه أفسد بالبديع شعره، ويضيق ببعض  
تجنيس أبي تمام، فيعقب على بعض أبياته بأنه  
«من كلام المترسمين» وعلى آخر بأنه «كله في  
غاية الشناعة والركاكة، والهجانة» وعلى ثالث  
بأنه «في غاية الغثاثة والقباحة».

ولكن الأمدي لم يحدد المجانس، ولم يتعرض  
لأنواعه ولم يزد على ما جاء في شعر أبي تمام من  
قبيح التجنيس ولكنه بخلاف ذلك حين عرض  
للمطابقة، فقد عرفه تعريفا علميا، ثم التمس  
للتعريف العلمي مناسبة من اللغة، وساق  
لذلك الشواهد من القرآن وكلام العرب.

عرف الطباقي بانه: مقابلة الحرف بضده،  
أو مما يقارب الضد<sup>(١)</sup>.

والعرب يقولون «مطابق» لمساواة احد  
القسمين صاحبه، وان تضادا او اختلافا في المعنى  
وكذلك يقولون في احد المعنيين اذا لم يشاكل  
صاحبه ليس هذا طبق هذا، وهكذا يأتي  
بالشواهد، ثم يقول: فهذا حقيقة الطباقي. انما  
هو مقابلة الشيء لمثله الذي هو على قدره،  
وسمى المتضادين - اذا تقابلا - مطابقين. وقد  
كان الأمدي بالغاً غاية الدقة حين قال في  
التعريف الأول «او ما يقارب ضده» فان الطباقي  
لا يقتصر على تقابل الضدين، وهذا ما اعتمد  
عليه المتأخرون من علماء البلاغة حين عرفوا  
الطباقي.

وبعد ان اورد الأمدي شواهد للطباقي من  
الشعر العربي القديم، التفت الى صاحبه أبي تمام  
فرأى انه لو اقتصر على ما اتفق له في هذا الفن، من  
حلو الالفاظ، وصحيح المعنى، وتجنب ما  
يستكره منه لذهب اكثر ما عيب عليه منه. ثم  
اعترض على قدامة بن جعفر في تسميته للمطابق  
وهو ان تختلف الكلمتان في المعنى، وتتفقا في  
الحروف وتأليفا، وعلل اعتراضه بان «قدامة»  
خالف من تقدمه من العلماء ممن تكلم في هذه  
الانواع، وألف فيها ثم يذكر ان قوماً من  
البغداديين يسمون هذا النوع «المجانس المماثل»  
ويلحقون به الكلمة اذ تكررت وترددت نحو قول  
جرير:

تزود مثل زاد أبيك فينا

فنعم الزاد زاد ابيك زاد<sup>(٢)</sup>

وثالث الألوان البديعية عنده «الاستعارة»  
وقد قدم لها بكلمة بديعة، فذكر انه سيذكر في  
هذا الجزء من الكتاب الرذل من الفاظ أبي تمام،  
والساقط من معانيه، والقيح من استعاراته  
والمستكره والمتعقد من نسجه ونظمه.

وان هذا الذي يذكره انما نقله عن النقاد  
المتأخرين الذي كانوا يتذكرونه وهو وان وجد في  
كلام المتقدمين نظائر لما يعاب على أبي تمام لكنه  
يفرق بين ما كان يجيء في الفلته بعد الفلته،  
وبين ما يجعله الشاعر دأبه وديدنه، ويرى ان  
الأعرابي يقول على قريحته اما المتأخر فيحذو على

(١) الموازنة ٢٣٢

(٢) الموازنة ص ٢٣٦

الأمدي- كما يقول القفطي- يتعاطى مذهب الجاحظ فيما يعمله من الكتب (٢). والجاحظ كان من المتشددین في استعمال الاستعارة والمجاز فيرى انه لا يحق لنا ان نستعمل الا ما استعملت العرب، فاذا كان العرب سمو الرجل جملاً فلا يحق لنا ان نسمي المرأة ناقه، ويعرض لقول النبي- صلى الله عليه وسلم-: نعمت العمة لكم النخلة، خلقت من فضلة طينة آدم. ويقول: «وهذا الكلام صحيح المعنى لا يعنيه الا من لا يعرف مجاز الكلام، وليس هذا مما يطرد لنا ان نقيسه، وإنما نقدم على ما أقدموا، ونحجم عما احجموا؛ وننتهي الى حيث انتهوا» (٣)، وكذلك تنبه الأمدي الى ما سمي فيما بعد «بترشيح الاستعارة» وان لم يسمه، ولكنه ادرك انه يفسد الاستعارة، فقد عد قول ابي تمام:

لم تسق بعد الهوى ماء أقل قذى  
من ماء قافية يسقيكه فهم  
من رديء الاستعارات وقبيحها وفاسدها،  
وعلل ذلك بانه جعل للقافية ماء على  
الاستعارة، قال: فلواراد الرونق لصلح، اي لو  
اراد الاستعارة خالصة ولكنه قال: «يسقيكه»  
فذهب معنى الرونق قال: لانك اذا قلت: هذا  
ثوب له ماء: لم تجعل الماء مشروباً فلا يصح ان  
تقول: ما شربت ماء اعذب من ماء ثوب شربته

مثله، وما يجب على هذا المتأخر ان يتجنب المذموم، والا يكثر مما جاء عن المتقدمين نادراً، ولقد يعاب الشاعر اشد العيب اذا قصد بالصيغة سائر شعره، ومغالبة الطبع تفضي الى سوء التكلف. والافراط قبيح في كل شيء.

ثم يذكر أمثلة مما وقع في شعر ابي تمام من قبيح الاستعارات ويكثر منها، ثم يصفها بانها «في غاية القباحة والهجانة والبعد من الصواب» (١)

وسر ذلك ان فيها بعداً بين المستعار منه والمستعار له، والعرب انما استعارت المعنى لما ليس له اذ كان يقاربه او يدانيه او يشبهه في بعض احواله او كان سبباً من أسبابه، ويستشهد لهذا ايضا من شعر المتقدمين ويبين الوجه في هذه الاستعارات، ثم يقول: فهذا مجرى الاستعارات في كلام العرب.

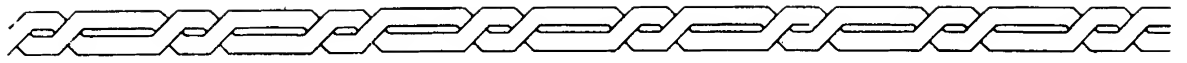
ويعود الى ابي تمام فيبين التباعد بين المستعار له والمستعار منه، ويطيل في التمثيل لجيد الاستعارات ورديئها، وينتهي الى حكم حاسم، وهو ان للاستعارة حداً تصلح فيه، فاذا جاوزته فسدت وقبحت، والحد- كما يفهم من كلامه- هو الذي ذكره آنفاً في استعارات العرب، فصنيع المتقدمين هو الاساس، وكأنه يحظر الا استعمال العرب، وكذلك كان يرى في المجاز ولعل ذلك منه اتباع للجاحظ، وقد كان

(١) الموازنة ص ٢١٣

(٢) إنباه الرواة على أنباء النحاة ط ص / ٢٦٥

(٣) الحيوان ط ص / ٢١٢





عند فلان. قال: لان هذا واشباهه صيغة الحقيقة لا الاستعارة.

فقد جعل «الترشيح مفسدا للاستعارة، مع ان طبيعة الترشيح تقوية، الاستعارة لكنه هنا يرفض الاستعارة ويرى أن الترشيح هو الذي يحققها ولولاه لأمكن حمل الكلام على معنى آخر مقبول.

وهذا وقد بدا لبعض الباحثين المحدثين ان يعتذر عن استعارات ابي تمام هذه، التي عابها الأمدى، وغيره من نقاد الادب، فقال بعد ان نقل تعريف الأمدى للاستعارة: «وهو مخطئ في هذه القاعدة التي وضعها للاستعارة ذلك انه ادخل في حيز الاستعارة ما سماه العرب بالاستعارة المكنية. ومهما يكن فان الأمدى يعد المسؤول الى حد ما عن اقحام هذا الجانب التصويري من جوانب الشعر في باب الاستعارة، اذ تبعه البلاغيون يدخلونه فيها، غير ملاحظين انه لا يقوم على تشبيه انما يقوم على تجسيم وتشخيص للمعاني ولعناصر الطبيعة»

فحجة هذا الباحث ان الاستعارة المكنية تنفصل عن الاستعارة القائمة على التشبيه «اي الاستعارة التصريحية» وانها خلق وتجسيد لعناصر الطبيعة وللمعاني من عالمها الى العالم الحي المتحرك. ويؤيد حجته هذه بان ارسطو كان يسمي هذا النوع: «وضع الشيء تحت العين» وان البلاغة الغربية الحديثة تسميه باسم التشخيص.

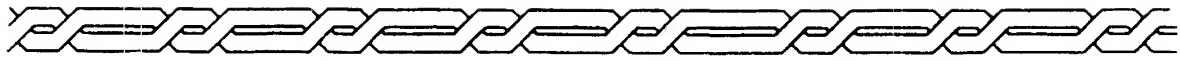
ثم يدافع عن ابي تمام بانه صاحب مذهب جديد، وان من حقه ان يخرج على التقاليد السابقة، وان الأمدى وامثاله تحكموا في الفن، وليس هذا من حقهم وقد كان يحسن بهم «ان يخضعوا لهذا المذهب الجديد<sup>(١)</sup>» يرجع الى فصل الجاحظ ص: ١٠١ في النسخة المكتوبة بالمواد.

ونحن نمسك عن دفاعه عن ابي تمام على الرغم من ان الاستعارات التي نقدها الأمدى لا تسوغ في ذوق، ولكننا نقف معه عند اتهامه لعلماء البلاغة العربية بالخطأ حين جعلوا الاستعارة المكنية قائمة على التشبيه ونسقط بادي ذي بدء كلمة ارسطو، وتسمية البلاغة الغربية الحديثة.

فليس واحد منها اولى بالقبول مما قاله البلاغيون العرب، ولا ينبغي لنا ان نسير وراء اقوال الآخرين، وتسمياتهم الى الحد الذي نتكرر فيه لاراء علمائنا انما ينبغي ان نبحث المسألة فقط من جانبها العلمي.

لاحظ الأمدى وعلماء البلاغة ان لاستعمال الكلمة في غير معناها عند العرب مسوغا وواجبا ان يكون هذا المسوغ دائما وهم على حق كل الحق، ذلك ان لالفاظ اللغة معاني وضعية معروفة وليس من حق واحد مهما كان ان ينقل هذه الالفاظ عن هذه المعاني الى معاني آخر الا اذا اعتمد على صلة بين المعنى الاول والمعنى الثاني وهو ما يسميه علماء البلاغة بالعلاقة في

(١) البلاغة تطور وتاريخ ص: ١٣٠. والفن ومذاهبه في الشعر العربي ص ٢٣٥ وما بعدها للدكتور شوقي ضيف.



الآمدي وامثاله في مأخذهم على ابي تمام: ان كل الشعراء الذين جاءوا بعده عدلوا عن مذهبه، فلم نر شاعرا منذ عهد ابي تمام الى اليوم اكثر من هذا «التشخيص» على نحو ما اغرق فيه ابو تمام، وهذا دليل على ان الاذواق العربية السليمة تنفر من هذا التكلف.

واذا كان الرميون المحدثون ذهبوا مذهب ابي تمام في غموض المعاني، فان انصراف جمهرة المتأدين عن هذه الرمزية المفلسفة دليل على ان لغتنا العربية حقا هي لغة الوضوح، وجمالها في وضوحها.

ثانيا: كما عرض للتشبيه، وهو باب قد تكلم فيه الذين سبقوه، واطالوا، ولكن الجديد عند الآمدي انه تنبه لما سماه المتأخرون: «تحقيق التشبيه» حين عرض لبيت البحتري:

يا هلالا اوفى باعلى قضيب

وقضيبا على كتيب مهيل  
وذكر ان النقاد اعتبروا التشبيه فيه غير مصيب لان الكتيب اذا كان مهيلا، فانه يذهب ولا يستمسك وذلك مذموم من الوصف، ثم نقل- عن النقاد ايضا- ان الجيد في ذلك قوله:

كالبدر غير مخيل والغصن غير مميل

والدعص غير مهيل  
وقالوا: قد تراه هنا كيف شرط في الدعص- لما مثل العجز به- ان جعله غير سهل، لان العرب اذا شبهت اعجاز النساء بكثبان الرمل شرطت فيها ان تكون ندية وان تكون ممطرة. قال الآمدي بعد ان أورد شواهد اخرى على هذا النحو من التشبيه: وهذا المذهب الذي

المجاز المرسل والمجاز العقلي، وبالجامع في الاستعارة، وبالتلازم في الكناية وليس من ان كل كلمة في استعمالات ابي تمام التي وقف عندها الآمدي قد نقلت عن معناها الاول- «اخادع الدهر- كبد المعروف- كف الدهر- اسلام المعروف وارتداده يد القصائد- وما اشبه ذلك فلا بد ان يلتمس لهذا الاستعمال مسوغ، وقد رآه علماء البلاغة في «المشابهة» بين ما اضيفت اليه هذه الكلمات وبين معانيها الحقيقية فقالوا ان هنا تشبيها، ومن كبار علماء البلاغة من اقتصر عليه، وقال ان ما يسمى استعارة بالكناية ما هو الا تشبيه مضمّر في النفس واكثر العلماء سموا هذا التعبير «استعارة مكنية».

والذي فات هذا الباحث ان اعتبار التشبيه في هذه الاستعارات لا يعارض التشخيص الذي يحرص عليه، ذلك ان من الاحكام المعروفة المشهورة عند علماء البلاغة «ان الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه» وبذلك وفق هؤلاء العلماء بين النظر العلمي السليم، وبين الاستعمال الادبي المقبول.

وليس يعيب على الآمدي وامثاله ان يحتكموا الى الاستعمالات العربية، ذلك لان هؤلاء الشعراء انما ينظمون بالعربية وللعربية تقاليد، ومناهج للقول، وهؤلاء النقاد لم يقولوا لابي تمام قف عند استعمال العرب ولكنهم قالوا لا تخرج عن طبيعة اللغة العربية وفي هذه الطبيعة مجال واسع للقول.

ولعل من اقوى الادلة على صدق نظرة



ذهبوا اليه لعمرى صحيح من مذاهبهم<sup>(١)</sup>

قلت: ولعل علماء البلاغة سموا مثل هذا التشبيه «بالمشروط» اخذاً من قول الأمدي هذا. ثالثاً: ومن الدقائق التي تنبه لها الأمدي، وبسط القول فيها خروج الاستفهام عن حقيقته الى غرض آخر.

عرض لذلك عند تخطيطه لبيت أبي تمام: رضيت وهل ارضى اذا كان مسخطي

من الامر ما فيه رضى من له الامر

وقال ان معنى البيت التقرير، وان التقرير على ضربين: تقرير للمخاطب على فعل قد مضى ووقع او على فعل هو في الحال ليجب المقرر بذلك ويحققه، ويقتضي من المخاطب في الجواب الاعتراف به، مثل: هل أكرمتك؟ وتقرير على فعل يدفعه المقرر، وينبغي ان يكون قد وقع نحو قوله: هل كان قط اليك شيء كرهته؟ ويخرج الأمدي قول أبي تمام: «وهل ارضى» على الضرب الثاني، أي لا أرضى؛ فهل ارضى أمّا هو نفى للرضى، ولا يمكن ان يكون من الضرب الاول- في نظره- لان الواو- هنا- كأنها عطف جواباً على قول قائل، فكأن وجه الكلام ان يقول: رضيت، وكيف لا ارضى اذا كان مسخطي ما فيه رضا الله تعالى. قال الأمدي وكذا اراد فأخطأ في اللفظ، واحال المعنى عن جهته الى ضده وقد اورد الأمدي

شواهد من اشعار السابقين يؤيد بها فهمه في البيت.

ويرد قول من يقول ان «هل» هنا بمعنى «قد» على ما قيل في قوله تعالى: «هل أتى على الانسان حين من الدهر» بان ذلك أمّا قاله قوم من اهل التفسير، وتبعهم قوم من النحويين وأهل اللغة جميعاً على خلاف ذلك وينقل عن الزجاج بأن «هل» في الآية معناها: ألم يأت، على سبيل التقرير.

وحتى لو سلم الأمدي بأن هل في الآية بمعنى «قد» فانه يفرق بينها وبين هل في قول أبي تمام بانها في الآية دخلت على فعل ماض، وفي البيت دخلت على فعل مستقبل قد كان يسع ابا تمام أن يجيء «بقد» فيغني الأمدي «عن الاحتجاج الطويل»<sup>(٢)</sup>.

ويقول الأمدي انه استقصى الكلام في بيت ابي تمام هذا وفيما ذكره الخوالي وسيبويه وغيره في معنى قد وهل في جزء مفرد.

ولا شك ان هذا فتح للبلاغيين باباً للقول في المعاني المجازية للاستفهام.

رابعاً: وكذلك عرض الأمدي للمبالغة واستحسنها «ص ١٢٨» وللتعقيد اللفظي. ووصفه بانه من فاسد اللفظ وقبيحه «٤٣» و «٣٣٨» ولسوء التقسيم «٤٢» وللمشاكلة واعتذر بها عن بيت ابي تمام المشهور:

(١) الموازنة ص ٣٢٤

(٢) الموازنة ص ١٧٣ وما بعدها.

استعارة وللمجاز المرسل وعلاقاته  
«٣٢١، ٣٢».

وهكذا نرى ان الأمدي جعل اساسه في النقد  
«اللفظ والمعنى» ثم دون قواعد للنقد اخذ  
بعضها عن سابقه ومعاصريه او استنبط بعضها  
الآخر بذوقه وسعة معرفته بمذاهب العرب  
في شعرهم ونثرهم، كما دون اصولا بلاغية  
كانت أسساً صالحة بنى عليها علماء البلاغة في  
عهد «التعقيد البلاغي».

د. علي محمد حسن العماري

«لا تسقي ماء الملام» وذلك في صفحة «٢٢٢» من  
الموازنة، كما عرض لثقل الالفاظ وقال ان هذه الالفاظ  
ولو كانت صحيحة فصيحة، مستعملة في نظم  
العرب ونثرهم لكن العلماء بالشعر انكروا  
جميعها وعدم التفريق بينها بفواصل «٣٩١».

وعرض للقلب وحظره على المتأخرين لانه  
انما جاء في كلام العرب على السهو، ونفى ان  
يكون قد جاء في كتاب الله وخرج الآيات التي  
قيل أن فيها قلبا، ثم عاد فقسمه الى سائغ حسن  
وقبيح، وقال ان الثاني لا يجوز في الشعر، ولا في  
القرآن وعرض للمجاز العقلي «٣٢٩» وسماه

